

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

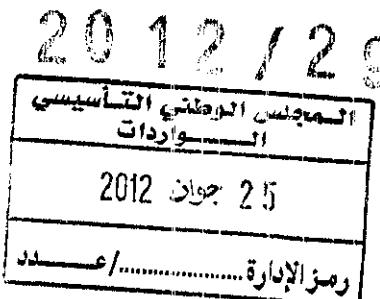
جدول وثائق موجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

٤٣٤٤ / ٥٣

العدد الرتبى	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
01	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي مضافة من قبل السيد رئيس الحكومة.		لتنفصل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الفلاحة.
02	- مشروع قانون يتعلق بتفريح القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1988 والمتصل بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي.		
03	- شرح الأسباب.		

تونس، في 23 جوان 2012
عبد العزز كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه
ب.....في.....



الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في ٢٠١٢ ٢٤ ٢٠١٢
٢٠١٢



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011
المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يسلمكم طي
هذا مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي
1988 والمتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي.

فالرجاء منكم التفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حاتمي الجباري

٢٠١٢ / ٢٩

المجلس الوطني التأسيسي
السوارات
٢٥ جوان ٢٠١٢
رقم الإدارية / عدد

2012 / 29

المجلس الوطني التأسيسي
واردات
25 جوان 2012
رmez الإدارة / عدد

2012 / 29

مشروع قانون

يتعلق بتنقيح القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998 والمتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي.

فصل وحيد :

تلغى أحكام المطة الرابعة من النقطة 1 من الفصل 4 من القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998 والمتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي وتعوض بالأحكام التالية :

الفصل 4 (مطة رابعة من النقطة 1 جديدة) :

— قد أثبتت أن له تجربة ميدانية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وال المجالات المتصلة به لا تقل عن سنتين أو أنه متحصل على شهادة ختم تربص لدى مؤسسة تكوين فلاحي.

2012 / 29

المجلس الوطني التأسيسي
الواردات
25 جوان 2012
رmez الإداري / عدد

بيان الأسباب

2012 / 29

— *** —

في إطار السعي إلى تدعيم الإحاطة بالمستغلين في قطاع الفلاحة والصيد البحري وتمكينهم من التحكم في التقنيات الحديثة والملائمة للرفع من القدرة التنافسية لمنتجاتهم من جهة وحرصا على وضع إطار قانوني ينظم مساهمة القطاع الخاص في مجال الإحاطة الفنية بالمستغلين وتقديم المشورة التي يحتاجونها للتحسين إنتاجية مستغلاتهم وتعصيرها حتى تواكب المستجدات التقنية والتكنولوجية في هذا المجال من جهة أخرى، فقد تأكد تنقيح القانون عدد 34 لسنة 1998 المؤرخ في 23 ماي 1998 و المتعلق بمهنة المستشار الفلاحي وذلك بإدراج شرط الحصول على تكوين في الميدان الفلاحي في إحدى مؤسسات التكوين الفلاحي أو إثبات الخبرة الميدانية لمدة لا تقل عن سنتين كأحد الشروط المستوجبة لممارسة مهنة مستشار فلاحي.

وسيساهم هذا التعديل في إيجاد ملاءمة بين متطلبات الميدان الفلاحي والخبرة التي يتعمّن أن يتميز بها المستشار الفلاحي والتي تتطلب إما تكوينا ميدانيا أو الحصول على شهادة تربص بإحدى مؤسسات التكوين الفلاحي مما سيسمح لهم في تطوير أداءه و مردودية تدخلاته .

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب .